



وطرق الإنقاذ المتاحة. هذه الأموال تمثل الذخيرة الأخيرة (باستثناء الذهب) المتبقية لدى لبنان، وبالتالي فإن ترشيد استعمالها سواء في الدعم أو في عمليات أخرى أمر استراتيجي وحيوي. يثير هذا الأمر أسئلة من زاوية قدرة الأسر على الاستمرار من دون الدعم. كما أنه يثير الأمر من زاوية الأهداف التي سستخدم فيها الأموال المتبقية؛ فهل يمكن مواصلة الدعم وفي الوقت نفسه التخطيط لعملية الإنقاذ؟ ما هو المبلغ الذي يمكن استخدامه في عملية الدعم؟ أي دعم نريده؟ من سيستفيد من الدعم؟ بعض التقديرات تشير إلى أن الكلفة المطلوبة للدعم بعد ترشيده تبلغ 3 مليارات دولار سنوياً بالحد الأقصى، بينما يمكن تأمين أنواع أخرى من الدعم عبر التوفير في فاتورة الاستيراد أكثر، أي منع استيراد بعض السلع والخدمات بشكل كامل. لكن إذا استعملنا الـ3 مليارات ماذا سيبقى من أجل إعادة بناء الاقتصاد (هذا إذا صار هناك اتفاق على نموذج جديد غير السابق القائم على الريع والاستهلاك المستورد)؟ هل يمكن القيام بكل الأمرين في الوقت نفسه، أي تخصيص 3 مليارات دولار للدعم والسير بآليات إنقاذ تتطلب مليارات أخرى لبناء نموذج اقتصادي؟

كل هذه الأسئلة يمكن الإجابة عنها من خلال أمرين أساسيين: هل هناك سلطة رغبة وقادرة على بناء نموذج جديد ومساعدة أبنائها في الوقت نفسه على تحطّي الأزمة؟ هل لدينا ما يكفي من الأموال للقيام بذلك؟ عملياً، ليس هناك تأكيد بأن الأموال التي يصرح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عنها بوصفها قابلة للاستعمال وقيمتها 17.9 مليار دولار هي فعلاً الأموال القابلة للاستعمال، ولا السلطة بآلياتها الحالية المهترئة وبأدواتها الفاسدة ونظامها القائم على توزيع الموارد من أجل استمرار مصالحها الواسعة والضيقة رغبة في بناء نموذج جديد. ما بات واضحاً هو أن هناك فئة تؤيد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، أو إلى الخارج بكل أشكاله من الاستدانة المالية إلى الارتهان السياسي، وهناك فئة تؤيد استمرار النظام السياسي بكل أدواته، وبينهما هناك فئة الفقراء السابقين والجدد واللاحقين أيضاً